

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

خطوات للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تقرير مقدّم من كندا

١ - تواصل كندا الدعوة بقوة إلى التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، وعلى وجه التحديد إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة. ولا تزال كندا على أهبة الاستعداد لدعم الجهود العملية والشاملة للجمع التي تهدف بصدق إلى تحقيق توافق الآراء من جانب جميع دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٢ - وعندما تُنشأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية بعناية وتنفذ بصورة مناسبة يمكنها أن تعزز السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تقع المسؤولية عن إنشاء مثل هذه المناطق على عاتق دول المنطقة وتُجسّد في عملية تكون شاملة للجميع ويجري التوصل إليها بحرية، وتحظى بالموافقة المتبادلة التامة من جميع الدول في المنطقة.

٣ - وفي الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، قدمت مجموعة من الدول المقرر L.22، الذي يُقترح فيه، في جملة أمور، "عقد مؤتمر، في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠١٩ لمدة أسبوع واحد في مقر الأمم المتحدة، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تُدعى إليه جميع دول منطقة الشرق الأوسط، والدول الثلاث المشاركة في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥".

٤ - وامتنعت كندا عن التصويت على المقرر L.22 في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، نظراً لأن المقترح الوارد فيه لا يعبر تعبيراً وافياً عن المبادئ الأساسية للشمول، وتوافق الآراء، والموافقة والكفاءة التي تشكل أساس سياسة كندا وعملية اتخاذها للقرار بشأن هذه المسألة. ولئن كان المؤتمر المقترح يشير



إلى عملية لاتخاذ القرار تستند إلى توافق الآراء، فهو يمكن أن يتخذ قرارات بغض النظر عن العدد الفعلي لدول المنطقة الممثلة. وترى كندا أن هذه العملية لن تؤدي إلى جهد معقول للتغلب على وجهات النظر والشواغل الأمنية المتباينة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٥ - وفي الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، صوتت كندا لصالح قرار الجمعية العامة ٢٨/٧٣ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط". وامتنعت كندا عن التصويت على القرار ٧٠/٧٣ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، الذي أهابت فيه الجمعية، في جملة أمور، بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العمل على التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وانسجاماً مع موقفها الثابت بشأن المسألة، صوتت كندا أيضاً ضد القرار ٨٣/٧٣، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

٦ - ولا تزال كندا تدعو أيضاً إلى انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم الانتشار وتقيدها بها وامتنالها لها تماماً. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أيدت كندا بقوة اتخاذ المؤتمرين العامين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قراراً بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وتعرب كندا عن الأسف لعدم تمكنها من تأييد هذا القرار المتخذ سنوياً في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٨، نظراً إلى أن التغييرات التي عرضها القائمون بصياغته لم تأت نتيجة نهج توافقي، ولأن القرار لم يعالج خلال تلك الفترة الزمنية الانتهاكات الخطيرة من قبل بعض الدول الأخرى في المنطقة للامتثال لشروط ضمانات معاهدة عدم الانتشار، على نحو ما حددته الوكالة الدولية وأبلغت به مجلس الأمن. وتعمل كندا أيضاً مع دول أخرى، في سياق المؤتمرات العامة المتتالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الحيلولة دون أن يكون للقرارات التي لا طائل من ورائها والتي تكمن وراءها دوافع سياسية تأثير سلبي في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وتناشد كندا جميع دول المنطقة أن تعزز إسهامها في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات الشاملة التي تعتبرها كندا المعيار الحالي في مجال التحقق بمقتضى المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نحث دول المنطقة التي وقعت بروتوكولا إضافيا على التصديق عليه دون مزيد من التأخير.

٨ - ولا تزال كندا تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة وتقدر الجهود الدولية التي يقودها الشركاء الأوروبيون للحفاظ على الاتفاق. وتعتقد كندا أن اتباع نهج منسق متعدد الأطراف هو أفضل سبيل للتصدي للشواغل المشتركة. ولئن كانت كندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء طموحات إيران النووية على المدى الطويل وتواصل الاعتراض على إيران فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وبرامجها للقذائف التسيارية وأنشطتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار، تعتقد كندا أن خطة العمل الشاملة المشتركة تحدد من قدرة إيران على تطوير سلاح نووي، على النحو الذي تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب على إيران أن تواصل التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي وافقت عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل اكتساب ثقة المجتمع الدولي في أن برنامج إيران النووي ذو طابع سلمي محض. فخطة العمل الشاملة المشتركة تُخضع إيران إلى نظام تحقق دولي موسع من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوفر للمجتمع الدولي قدراً كبيراً من التبصر بشأن البرنامج النووي لإيران. وما فتئت كندا تمثل منذ عام ٢٠١٤ المساهم الرئيسي في جهود التحقق في إيران، حيث ساهمت بما مجموعه ١٣ مليون دولار كندي للوكالة الدولية

للطاقة الذرية، بما في ذلك مبلغ ١,٥ مليون دولار كندي قُدّم في الآونة الأخيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وترحب كندا بتطبيق إيران المؤقت للبروتوكول الإضافي لأحكام اتفاق الضمانات الخاص بما المبرم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولكنها تحث إيران على التصديق على وجه السرعة على البروتوكول الإضافي كتدبير إضافي من تدابير بناء الثقة.

٩ - ولا تزال كندا تشعر بقلق بالغ إزاء الاستنتاجات التي تشير إلى احتمال وجود مواد ومرافق وأنشطة نووية غير معلنة عنها في سورية، وتوحي بتعاون سورية وكوريا الشمالية في المجال النووي، إخلالا بمعاهدة عدم الانتشار. وقد أيدت كندا تأييدا كاملا قرار مجلس محافظي الوكالة (GOV/2011/41) الذي طلب فيه إلى المدير العام للوكالة أن يبلغ مجلس الأمن بالتقييم الذي يفيد بوجود مفاعل نووي غير معلنة عنه في دير الزور، وهو ما يشكل انتهاكا لالتزامات سورية المتعلقة بالضمانات. ولئن كانت الوكالة تدرك التحديات التي تطرحها الحالة الأمنية الراهنة في سورية، فإنها تواصل الإبلاغ عن عدم تقدم نظام الأسد ما يلزم من التعاون والمعلومات وإمكانيات الوصول لمعالجة المسائل التي لم يُتَّهَم فيها من حيث امتثال سورية. ونحن لا نزال نحث سورية أن تعالج على الفور مسألة عدم امتثالها وأن تفي بالتزامها "بالتعاون الكامل مع الوكالة لتسوية المسائل العالقة ذات الصلة بذلك". ونحن لا نزال أيضا نحث سورية على إنفاذ بروتوكول إضافي في أسرع وقت ممكن. ولن يتسنى لسورية أن تستعيد الثقة فيما يتعلق بنطاق برنامجها النووي وطبيعته إلا من خلال مبادراتها إلى التعاون مع الوكالة بصورة تامة وشفافة واستباقية.

١٠ - وتواصل كندا دعوة سائر الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة قبل تحقيق هذه الغاية النهائية، تدعو كندا أيضا تلك الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدني والعسكري لديها، وإلى أن تخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتواءم هذه البيانات مع كل من سياسات كندا وإجراءاتها، التي تشمل سجل تصويت كندا على القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين، المشار إليها في الفقرة ٥ من هذا التقرير.

١١ - وتقر كندا بتزايد اهتمام دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة بالطاقة النووية وترحب بما أعلنه عدد من تلك الدول من إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال. وإذ ترحب كندا بتلك المبادرات، فإنها تشير إلى ضرورة اقتران جميع برامج الطاقة النووية بالتزامات راسخة بالعمل على كفالة عدم الانتشار النووي والسلامة النووية والأمن النووي.

١٢ - وتواصل كندا تنفيذ التزاماتها التي قطعناها في مؤتمر قمة الأمن النووي وذلك عن طريق تعزيز وتحسين الأمن النووي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط. وحتى الآن، قدمت كندا مساعدة بلغت أكثر من ٢٤ مليون دولار للأردن كي يعزز قدراته في مجال الكشف عن المواد النووية لمكافحة الاتجار غير المشروع بها وتهريبها، بسبل منها تركيب معدات لرصد الإشعاع في المواقع الحدودية الرئيسية، وإنشاء أفرقة متنقلة لمكافحة تهريب المواد النووية من أجل رصد نقاط العبور غير النظامية على طول حدوده مع سورية. وكجزء من أكثر من ٥٤ مليون دولار قُدمت إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة، استُخدمت أموال كندية أيضا لإزالة المصادر المشعة المختومة المهملة من لبنان بطريقة آمنة وأمونة وتعزيز الحماية المادية والأمن الإلكتروني للمرافق النووية في مصر.